

«الجيش الأبيض» يوجه إنذارات لإنقاذ القطاع الصحي بالجزائر

السلط الصحية والافتقار للإمكانيات اللازمة».

وذكر في هذا الشأن رئيس نقابة ممارسي الصحة العمومية إلياس مرابط، بأن عدد المصابين بفيروس كورونا، لدى موظفي قطاع الصحة يقدر بأكثر من ثلاثة آلاف مصاب ومتوفى، بينما تقول إحصائيات وزارة الصحة إنه تم تسجيل نحو ألفي حالة.

ويجري تهيئة فنادق ومراكز تعليمية لإحتضان إصابات محتملة في حال لم تعد طاقة إحتصاف المستشفيات تسمح بإيواء هؤلاء.

ولفت أطباء إلى «ضرورة وضع رواق خاص للتكفل بالأطباء وموظفي قطاع الصحة، فضلا عن إيجاد آلية للتسييق بين القطاع العام والخاص».

وأثار البروفيسور رشيد بلحاج، أزمة القطاع الصحي في البلاد، خاصة فيما يتصل بالتبعية المطلقة للخارج في مجال تجهيز المواد الاستهلاكية، وإبعاد العاملين فيه في رسم معالم السياسة الإصلاحية للقطاع بعد أن أفرجت له كتابة دولة لإصلاح المستشفيات، وهي المهمة التي ارتبطت بتسمية الوزارة منذ عدة عقود، إلا أن قطاع الصحة بقي هو المريض الأول في الجزائر.

تنسيقية نقابات الصحة أطلقت نداء من أجل إنقاذ الأطباء، بسبب مواجهتهم المباشرة للوباء الذي أخذ منحى مقلقا في الجزائر

وذكر بأنه «لا يمكن إصلاح قطاع الصحة باستقدام خبراء من الخارج، فهؤلاء لا يعرفون من أين يدخلون لمستشفى جحوظ أو الجلطة».

وكشف الرئيس عبد المجيد تبون، في تصريح أدلى به الأحد لوسائل إعلام حكومية، عن مشروع قانون، يعاقب المعتدين على العاملين في القطاع الصحي بين 5 و10 سنوات سجنا نافذا، في خطوة تترجم قلق الحكومة على تفاقم الظاهرة المستهفة لما بات يوصف بـ«الجيش الأبيض» الذي يواجه الجائحة الصحية المستشرية بالبلاد.

وكان بيان لرئاسة الوزراء قد شجب الاعتداءات المتنامية على الأطباء والموظفين في المستشفيات، وتعد بوضع اليات حماية لهؤلاء في القريب العاجل.

رئيس حزب العدالة والتنمية المغربي يُغازل الشباب استعدادا للانتخابات

رصيده بفعل القرارات غير الشعبية التي قام بها في فترة ترؤسه الحكومة لولايتين، وأشار رشيد لزرق إلى أن العدالة والتنمية يدرك أنه كلما كان العزوف الانتخابي كبيرا كلما زادت فرص فوزه بأكثر المقاعد ومن مصلحته أن يكون العزوف كبيرا لكي لا تنتقل الموازين الانتخابية، لهذا يركز على الشباب غير المتحزب والمتعاطف للخضاب الديني على اعتبار أن من يصوت للعدالة والتنمية لا يصوت عليها بمنطق تدبري بل بمنطق إسلامي بحت.

نضال الشرفاوي بنعلي
حزب العدالة والتنمية
أهم بشكل كبير ملف الشباب

وحدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في دراسة له سنة 2018، مجالات العمل الاستراتيجية التي ينبغي أن تتضمنها السياسات العمومية الموجهة للشباب.

ويتعلق الأمر بالتربية والتكوين والقابلية للتشغيل والوقاية والصحة الجسدية والنفسية والحماية الاجتماعية ومحاربة مظاهر العنصرية والفقر والإقصاء.

صابر بليدي

الجزائر - دق ناشطون في القطاع الطبي الجزائري أجراس الإنذار للفت انتباه الجهات المختصة، حول المخاطر الصحية والمهنية التي تحدد بالعاملين في الجهاز الصحي، جراء فقدان الإمكانيات اللازمة لمواجهة تفشي وباء كورونا.

واطلقت تنسيقية نقابات الصحة نداء استغاثة من أجل إنقاذ حياة الأطباء وموظفي القطاع، بسبب مواجهتهم المباشرة للوباء، الذي أخذ منحى مقلقا خلال الأسابيع الأخيرة في الجزائر، حيث فاق معدل الإصابات 600 حالة يوميا.

وصرح النقابي النقابي علي بن براهيم في ندوة صحفية انعقدت الثلاثاء بأنه « إذا كانت حياة الأطباء في خطر فحياة المواطنين في خطر أيضا».

ومن جهته، استشهد عضو نقابة الاستشفائيين الجامعيين رشيد بلحاج في حديثه عن أزمة القطاع الصحي بـ«طبيب يقيم مع والدته المريضة في شقة من غرفتين، وهو مصاب بالفايروس ولم يجد ماوى كي لا ينقل العدوى لها».

وامام إجماع مسؤولي النقابات على خطورة الوضع في القطاع الصحي بالبلاد، فإن بلحاج أكد على أن «قطاع الصحة لا يمكن تسييره بـ«بلغة الأرقام، فنحن نسمع الحديث عن الإصلاحات منذ عهد الوزير أركان، ومشكل الصحة ليس مشكل مستشفيات فقط بل يتوجب تشكيل هيئة متعددة القطاعات».

واستدل بكون «عدم التصريح بالإصابة بالوباء حتى لدى المسجلين عند الأطباء، ناجم عن أليات عمل شركاء القطاع، حيث يتطلب التصريح لدى الضمان الاجتماعي أشهرا طويلة من أجل الحصول على التعويض، لذلك يفضل الطبيب أن يأخذ عطلة مرضية وانتهى الأمر».

واتارت اعتداءات على أطباء وممرضين سُجلت في بعض المنشآت الصحية، جدا كبيرا لدى الرأي العام، جراء غياب الحماية اللازمة لهؤلاء لاسيما في ظل الظروف المهنية التي يعيشونها، كونهم الصف الأول الذي يواجه انتشار العدوى في البلاد.

وسجلت الجزائر خلال الأسابيع الأخيرة إصابة ووفاة 3 آلاف من العاملين في القطاع الصحي بالفايروس، وهو الأمر الذي أثار عمال القطاع الصحي الذين نطشوا عدة وقفات احتجاجية للتديد بـ«لامبالاة

هل تنجح الأحزاب التونسية في استبعاد النهضة من الحكومة المقبلة

قلب تونس لاعب محوري في رسم التحالفات المستقبلية



سعيد يستعد لدرجة الكرة في ملعب الأحزاب

الناطق باسم قلب تونس إن «حزبنا ليس لديه أي فيتو على أي طرف سياسي.. نحن نريد حكومة وحدة وطنية يشارك فيها أكبر عدد ممكن من مكونات المشهد السياسي.. لا إقصاء إلا لمن أقصى نفسه». وأضاف في تصريح لـ«العرب»، «ندعو إلى أكبر اتفاق سياسي ممكن ولا يكرر الشخص الذي يكلفه الرئيس الأخطاء التي ارتكبها سلفه إلياس الفخفاخ.. نحن مستعدون للتوافق مع أي طرف لديه خطة لإخراج البلاد من الأزمة التي تشهدها».

وبالرغم من أن البلاد تعيش أزمة غير مسبوقة بالمرّة وسط احتقان متزايد في «المدن المهمشة» وتفاقم أزمة المديونية إلا أن الأحزاب التونسية باتت تسابق الزمن من أجل بناء تحالفات تضمن تمرير الحكومة المقبلة.

وفي المحصلة، تعد التحالفات الجديدة شبه جاهزة وهي التي أفرزتها لاحتحي سحب الثقة من الغنوشي والفخفاخ، لكن خيارات الشخصية التي سيسبق رأي سعيد عليها ستوضح صورة المشاورات أكثر.

وفي الأثناء، بات من الثابت مواصلة ركون الحزب الدستوري الحر (17 نائبا) وتزعمه عبير موسى في المعارضة لرفضه المشاركة في حكومة فيها النهضة، بينما يرفض التيار الديمقراطي مشاركته باعتبار أنه من أنصار نظام الرئيس زين العابدين بن علي الذي أطاحته ثورة يناير 2011.

جادة في مواصلة مسار الإصلاح الفعالي الكفيل بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد».

وبدوره قال النائب عن حركة الشعب خالد الكريشي الثلاثاء، إن «هناك توجهها عاما نحو إبعاد النهضة من المشاركة في الحكومة القادمة».

وأضاف الكريشي في تصريحات صحافية أن «المشاورات بين الكتل المضيفة على عريضة سحب الثقة من رئيس البرلمان وحزب قلب تونس والمنظمات الوطنية ستسعى للتوافق حول مرشح وحيد لرئاسة الحكومة».

من جهة أخرى، تقف حركة النهضة (52 نائبا) التي تتسلح بقارب كبير مع ائتلاف الكرامة وقلب تونس وكذلك بفوزها في الانتخابات الأخيرة لتحاول فرض خياراتها على رئيس الحكومة الذي سيكلفه الرئيس.

وتستبعد الحركة فرضية أن يكون بالإمكان استبعادها من التشكيل الحكومي المقبل.

وفي تصريح لإذاعة محلية خاصة الثلاثاء، قال القيادي بالحركة سمير ديلو «إن يكون هناك استقرار سياسي باستبعاد النهضة من الحكومة، ونحن نجري مشاورات مكثفة مع قلب تونس وائتلاف الكرامة من أجل اختيار شخصية تحظى بصفة التجميع».

وفي تعليقه عن موقف حزبه من المشاورات الجارية قال الصادق جبنون

التيار والشعب اللذان يشكلان كتلة واحدة في البرلمان (الكتلة الديمقراطية، 38 نائبا) موقفهما بالضبط من الحركة الإسلامية. واتهم الأمين العام للتيار الديمقراطي محمد عيو، النهضة بابتزاز حكومة الفخفاخ بعد أن فتحت ملفات فساد تهم مقربين من الحركة.

وقال عيو آنذاك إنه «ليس بالإمكان الحكم مع حركة النهضة فهي منذ البداية قررت إسقاط الحكومة».

وبالفعل، عمدت النهضة إلى بناء تحالف برلماني قوي مع ائتلاف الكرامة الشيعوي (19 نائبا) وحزب قلب تونس (27 نائبا) يستهدف الإطاحة بحكومة الفخفاخ، وكرست كل الضغوط من أجل تحقيق ذلك.

ووجدت النهضة في شبهات الفساد التي تتعلق برئيس الحكومة المأل من أجل الضغط عليه وهو ما أجبره على الاستقالة الأربعاء الماضي ليستعيد بذلك سعيد زمام المبادرة لتكليف «الشخصية الأقر» بتشكيل «حكومة الرئيس 2».

ويرهن التيارات الديمقراطية إرساء استقرار اجتماعي وسياسي بانتخاب رئيس جديد للبرلمان بعد إزاحة الغنوشي، وتمثيل حكومة جديدة.

وقال التيار في البيان الختامي لاجتماع مجلسه الوطني الأحد «يوصي المكتب السياسي بتكثيف المشاورات على قاعدة تكوين حكومة متضامنة تتأيد بنفسها عن المصالح الحزبية وتكون

تجري أحزاب تونسية مشاورات مكثفة بغية صياغة تحالفات جديدة تستعيد حركة النهضة الإسلامية من الائتلاف الحكومي الجديد ما جعل من حزب قلب تونس الذي يتزعمه نبيل القروي، قلب الإعلام والمرشح السابق للرئاسة، محط أنظار جل مكونات المشهد السياسي نظرا لتمثيلته في البرلمان ومواقفه الأخيرة.

صغير الحديري

تونس - مع بدء العد التنازلي لتكليف الرئيس التونسي قيس سعيد، لـ«الشخصية الأقر» بتشكيل الحكومة تتسابق كتل برلمانية وأزنة من أجل ضمان غالبية 109 أعضاء، وهي الغالبية المطلقة اللازمة لتمرير الحكومة بصرف النظر عن يرأسها.

وفي خضم الأزمة السياسية الحادة التي تعيش على وقعها تونس تخوض العديد من الأحزاب مشاورات مكثفة في الكواليس تستهدف استبعاد حركة النهضة من الائتلاف الحكومي المقبل.

وتعقب هذه التحركات بروز تحالفين في البرلمان أفرزتهما لاحتحي سحب الثقة من رئيس مجلس النواب راشد الغنوشي والدستوري الحر- وأخرين- ولائحة سحب الثقة من حكومة إلياس الفخفاخ المستقيلة والتي أضنى عليها كل من حزب قلب تونس وائتلاف الكرامة والنهضة، وآخرون مستقلون.



ومع اقتراب انتهاء المهلة التي حددها الرئيس لإعلان عن «الشخصية الأقر» لقيادة مشاورات تشكيل الحكومة فإن الصراع يحدّد بين هذين القطبين وهو ما يندرج بان المشاورات ستكون عسيرة حيث يزداد الاحتكاك والتلاسن بين مكونات هذين التحالفين.

فمن جهة، أصبح من الصعب تجميع حركة الشعب والتيار الديمقراطي وحركة النهضة في ائتلاف حكومي حيث حدد

رئيس حزب العدالة والتنمية المغربي يُغازل الشباب استعدادا للانتخابات

خلق حركة تنمية للشباب قادرة على الاستجابة لتطلعاته.

وفي خطوة استهجنها سياسيون ومتابعون للشأن السياسي، أكد الأمين العام للعدالة والتنمية أن «الحكومة ودية لشعارات 20 فبراير وتشغل في إطارها، والكثير من الأمور التي تمنّاها شباب الحركة قامت الحكومة بتطبيقها، وأمور أخرى لم تنفذ حتى تكون منصفين».

ويرى متابعون أنه من غير الطبيعي أن يدفع العثماني أمام البرلمانين بورقة الفبراريين في هذه الفترة بالضبط قبيل



الشباب ورقة انتخابية لدى العدالة والتنمية

ويقول نضال الشرفاوي بنعلي رئيس الشبكة الوطنية للمجالس المحلية للشباب إن «خطاب العثماني كرئيس العدالة والتنمية جاء لاستمالة الفئة الشابة قبيل الانتخابات بما يعني أن ملف الشباب أصبح ملغا انتخابيا بامتياز عند حزبه في حين أن هناك عددا من الملفات الأنية التي يجب إخراجها إلى حيز الوجود».

وأضاف الشرفاوي في تصريح

لـ«العرب» أن «الحزب الحاكم الذي قاد الحكومة لولايتين سنتنهي السنة المقبلة، أهمل بشكل كبير ملف الشباب من حيث تنزيل مضامين الدستور، وعدم تعزيز إشراك الشباب وحضوره في البرنامج الحكومي، إذ نرى عجزا في تنزيل السياسة المندمجة للشباب، مثل قانون الشباب والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعياتي وكلها ملفات يجب على الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها بها».

وأكد رشيد لزرق أستاذ العلوم السياسية بجامعة ابن طفيل، أن الأمين العام لحزب العدالة والتنمية يسعى إلى صرف الانتظار عن النقاش الحقيقي لكون الشباب هم أكثر المتضررين من سياسة التقشف التي تنتهجها الحكومة باتباع توصيات المؤسسات الدولية كالبنك الدولي، مشيرا إلى أن الحكومة فشلت في تفعيل حزمة من البرامج حتى يتسنى

محمد ماموني العلوي

الرباط - أثار حديث رئيس الحكومة المغربية سعد الدين العثماني، وهو رئيس حزب العدالة والتنمية الإسلامي أيضا، عن حراك فبراير 2011 جدا وأسعا بشأن نوايا الحزب والعثماني بالتحديد لاستمالة الناخبين الشباب قبل الاستحقاق الانتخابي المقبل.

ولكن، رئيس الحكومة المغربية شدد على أنه لن يدخل في حملة انتخابية سابقة لأوانها من داخل البرلمان.

وأشار العثماني في رده على تعقيبات البرلمانين في جلسة المساعلة الشهرية لرئيس الحكومة، الإثنين بمجلس النواب حول «السياسة العامة الموجهة للشباب للتخفيف من آثار جائحة كورونا»، إلى أن هناك بعض المزايدات السياسية التي تكون في بعض الأحيان واضحة للعيان.

وعند تقديم منجز الحكومة في القطاعات الموجهة للشباب، قال سعد الدين العثماني أمام البرلمانين، إن فئة الشباب تشكل رافعة أساسية للتنمية الشاملة وخرانا للابتكار، موضحا أن هناك العديد من البرامج الإصلاحية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية التي أطلقها المغرب لفائدة الشباب في العقود العشرة الماضية.